



رئيس المجلس المحلي بمديرية بلاد الطعام بمحافظة ريمة:

بسبب عزوف الأطباء عن المديرية استعنا بالكادر الفني لتشغيل مستشفى الميثاق

■ نخشى أن يتحول المجتمع المحلي إلى مستهلك غير منتج نتيجة للفقر وقلة فرص العمل
■ مؤتمر الحوار يمثل الأرضية الصلبة لحماية أمن واستقرار ووحدرة الوطن

الموروث الأثري

■ كما تحدث عن الموروث الحضاري الأثري بالمديرية وكيفية المحافظة عليها واستغلالها بالقول:
- ما من شك أن مديرية بلاد الطعام كغيرها من المديريات تزخر بالكثير من المواقع التاريخية والأثرية التي يمكن استغلالها في الترويج السياحي والاستفادة منها سياحياً بعد أن أصبحت صناعة قائمة بحد ذاتها ورافداً هاماً للاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي ، حيث يرجع تاريخ محافظة ريمة عموماً ومديرية بلاد الطعام خصوصاً إلى القرن الثالث قبل الميلاد، وقد لعبت دوراً تاريخياً في عهد الدولة القبطانية والسبئية والحميرية كما تشير النقوش الأثرية التي عثر عليها في عدة مناطق منها نقوش في قرية المكتوب بعزلة جدادج على صخرة ارتفاعها خمسة أمتار وعرضها ستة أمتار، وكذا نقوش عثر عليها في منطقة المصانع بعزلة ذرحان وهناك الكيف الأثري في جبل المسخن الذي يحتوي على كتابات باللغة البسيطة القديمة ويقايا عظام لسبع جثث قديمة وتنتشر في مناطق عزل المديرية العديد من المواقع الأثرية والحضن والقلاع القديمة والمساجد القديمة وأهمها قبة الحضن ذرحان التي تتفرد بالهندسة المعمارية الفريدة والتي بنيت قبل أكثر من أربعمائة عام، ومسجد القرعة بني عام ١٢٢ هجرية ومسجد الميرواج بني عام ١٠٨ هجرية.

الوعي الاجتماعي

■ وعن خصائص السكان وتركيبته الاجتماعية يوضح مدير عام المديرية فيقول:
- يتميز سكان المديرية بالوعي الاجتماعي والثقافي والديمقراطي القائم على الاعتدال والوسطية والمحافظة على الموروث الحضاري والتقاليد والعماد والمبادئ والعادات الحسنة متمسكين بالتراث والمكاسب الوطنية.

مجتمع له حضور في جميع مراحل التاريخ ابتداءً بالقديم والذي تذل المعامل الأثرية المنتشرة في مناطق المديرية على رقي الإنسان ونموه والقابل وتوأك المجتمع مع المتغيرات التاريخية والحاصرة ومنها الإقبال على التعليم وأنخراط الفئة المتعلمة في أجهزة المجتمع المدنية والعسكرية والمساهمة في التنمية مع التمسك بالأرض والمهين المتوارثة وفئة العامة تعتمد على الزراعة وتزاول الأنشطة الأخرى بدرجة متفاوتة وكذلك الأتارب وغيرها. ويسود الوفاق والتعاون في أوساط المجتمع مع وجود النزاعات الإعتيادية والتي تقوم السلطة المحلية والأجهزة الأمنية بحلها وتعتبر المديرية خالية من ظلمة النار والزاعات القبلية والتعصب المتناحس الرجعي أو العنصري وينقسم المجتمع حسب تدرج التسوية إلى أربع فئات هي، الأغنياء ويعتمدون على الزراعة ومزاولا التجارة والمقاولات.. والمتوسلون وهم الموظفون الذين يعتمدون على الزراعة أيضا.. والفقراء ويعتمدون على الزراعة والعمل والمعدمين ويعتمدون على الضمان الاجتماعي والعمل غير ويشكلون نسبة كبيرة من السكان.

عزوف الكادر الطبي

■ وعن الصعوبات والعراقيل التي تواجه السلطة المحلية قال:
- أي عمل قيد لا يخلو من الصعوبات، فما بالك إذا كان يتعلق بالحياة التنموية والخدمية للمواطنين ، ومع ذلك فإن أبرز العقبات التي واجهتنا خلال الفترة الماضية تتمثل في شحة الإيرادات نتيجة الجفاف وتردي الوضع الاقتصادي للفرد وقلة الكادر الفني الهندسي وكذلك الإداري وقد استعنا بما أمكن من أجل تسخير الأعمال الإدارية ونحن في أمس الحاجة إلى عقد دورات تأهيلية وتوظيف الكفاءات الإدارية لمواجهة الأعمال التي تتكاثف باستمرار وأمامنا هم كبير تمثل في عزوف الأطباء التي تعترض للعبث بمحتوياتها والقضاء على الشواهد التاريخية ونحن عاجزين عن ترميمها وصيانتها وكذلك عدم خروج المخطوطات الأثرية والتاريخية التي لا تزال لدى المواطنين وبعض للأسف يعرضها للبيع ولقد قامت السلطة المحلية بحملة توعوية بضرورة الحفاظ على هذه النقائس الساعده على تاريخ الأباء والأجداد ولقينا تقهما كثيراً من أبناء المديرية.

اليمن أعلى

■ واختتم حديثه قائلاً:
- الوطن يمر بأخطر مراحلها ويستدعي من كل صاحب حس وطني أن يضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار والواجب على كل القوي الوطنية أن تستشعر هذه المهمة بدون مزيدة من أحد فالإنسان اليمني قد مر بخارج عديدة ألهته لمعرفة الطريق الأمن ولو تركنا خلفاتنا وسرنا إلى الأمام لكان أفضل فالطريق طويل والمهمة صعبة فالعالم يؤكد الحفاظ على أمن ووحدرة اليمن ونحن نقول اليمن أعلى

بفعل الجهود التي تبذلها السلطة المحلية بالتعاون مع كل الشرفاء من أبناء المديرية الذين يساعون الأجهزة الأمنية في حل كافة المشاكل في كافة القرى والعزل ومحاربة التقلعات التي بدأت تنتشر في بعض المناطق.

■ وعن تقييمه لتجربة المجالس المحلية قال مدير عام مديرية بلاد الطعام:
- تجربة المجالس المحلية خطوة عظيمة ستكون لها مردودات إيجابية على صعيد تنمية وتطوير المجتمعات المحلية لاسيما عندما تم منح المجالس المحلية صلاحيات أعداد ورسم الخطط والموازنة للمشاريع الخدمية والإنمائية التي يتطلبها مستقبل الأرض والإنسان ، لأن السلطة المحلية عندما يتم منحها كافة الصلاحيات تستتبع جدارتها وقدرتها على ملامسة الواقع وممارسة دورها الوطني في عملية البناء التنموي وتفعيل الجانب الإداري.

استهداف الحالات الفقيرة

■ وبحول الخطط المستقبلية لمكافحة الفقر ودعم المشاريع الصغيرة في المديرية تحدث قائلاً:
- ليس من شك أن السلطة المحلية لا تنحصر مهمتها في البناء فقط بل إن دورها متعدد ، فإلى جانب الإشراف على سير الأعمال ومراقبة أداء العاملين ورفع الخطط والبرامج واستهداف مناطق الاحتياج والمطالبة بتأمين الكادر الوظيفي ، فإن من أبرز مهام السلطة المحلية هو مكافحة الفقر وفقاً لسياسة الحكومة في هذا المجال ، ونحن في هذا الإطار يمكننا دورنا في العديد من المهام منها استهداف الحالات الفقيرة والية صرفها ، ففي مجال الضمان الاجتماعي تم بحث ١٤٥ حالة جديدة مبلغ يقارب ٧٨ مليون ريال ولا يزال نسعى لاستهداف بعض المناطق التي لاتزال في حالة ماسة للمساعدة ، وهناك العديد من الطلبات لاستيعاب الموظفين في سوق العمل وحسب التخصصات العلمية وأن المجلس المحلي مهمته تنموية فإبتداءً علنا على توفير مشاريع توفر من خلالها فرص عمل عديدة لأصحاب الحرف اليدوية المختلفة من أبناء المديرية وهناك عدد لا بأس به يعمل في القطاع الخاص، وما أحب أن أوضح هنا أننا بصدد مطالبة الصندوق الاجتماعي للتنمية التدخل العاجل بحماية المديرات الزراعية المصدر الرئيسي للغذاء للكثير من سكان المديرية من الحرف من السبيل والإطعام خاصة تلك الواقعة على مقربة من الطرق asphaltية والزراعية ، وكذلك تأهيل أصحاب المحاصيل النقدية بإعتبار مديرية بلاد الطعام هي في الأساس منطقة زراعية ولهذا فنحن نأتمن الحاجة إلى تأهيل المزارعين والتأهيل وأصحاب المواشي للاستفادة من الجوانب العلمية المناسبة فالوضع الاقتصادي إن يشكّل مباشراً على الحياة المعيشية العامة للفرد والمجتمع في المديرية ، فقلة الأعمال وقلة فرص الدخل زاد من حالات الفقر ، ما جعلنا نخشى أن يتحول المجتمع إلى مستهلك وغير منتج.

المشاريع الصغيرة

■ ويقترح رئيس المجلس المحلي قائلاً : بالنسبة للمشاريع الصغيرة فإننا نطالب الصناديق والمنظمات المانحة بإيلاء المديرية أهمية خاصة لاسيما بدعم الشرائح الأكثر فقراً والذين يرغبون في إنشاء خزانات وكرفانات مياه لمنزلهم وتكون بذلك قد وفرتنا فرص عمل وأوجدت مصادر للاستفادة من مياه الأمطار الموسمية.

ولعل ما نقيم به بعض المنظمات والجمعيات للمساعدة على التخفيف من الفقر مثل منظمة الغذاء العالمي التي تقوم بتوزيع مواد غذائية وتستهيف حوالي ١٢٠٠٠ (حالة فقيرة والتي تكاد تكون في أمس الحاجة إلى ذلك بعد شحنا إيجابياً نتمنى أن يستمر وأن تحوّل بقية المنظمات حذو هذه المنظمة.

إنشاء جمعية زراعية

■ وعن الجمعيات الزراعية في المديرية التي تزخر بالكثير من التوأمين الشاسعة قال:
- بصراحة منذ أن تعينت في هذه المديرية ونحن نسعى جاهدين إلى النهوض بالقطاع الزراعي في هذه المديرية المزملة لأن تكون من أبرز مديريات ريمة إنتاجاً في المجال الزراعي ، وإنطلاقاً من ذلك فإن أول عمل تنموي شغل بالي هو تشجيع إنشاء الجمعيات الزراعية في المديرية نظراً لما تمتلكه من مقومات تستوجب تصافر الجميع للنهوض بالمخزون الزراعي ، ولإننا فنحن نطمح إلى تشكيل جمعية زراعية بهدف التوسع في زيادة المحاصيل الزراعية كالبن والمجنون والموز ولقد خطونا خطوات في التأسيس وقمنا بطبع بعض الأدبيات اللازمة غير أن تقاسم البعض أحبط محاولتنا الرامية إلى إنجاح هذه الفكرة.. وأعيد بالوجهاء والأعيان والشخصيات الاجتماعية وربح الأعمال والموظفين بسرعة الانتساب للجمعية لما من شأنه توحيد الجهود في خدمة العمل التعاوني وتطوير العملية الزراعية وتفعيل الجانب الزراعي بطرق حديثة ، لأنه لن يتم ذلك إلا إذا تم توظيف الإمكانيات المتوفرة والمتاحة بشكل مشترك لزيادة الإنتاج الزراعي يشقه النباتي والحيواني ، كما نسعى إلى إقامة العديد من الدورات التأهيلية للكادر الزراعية والبيطرية ، إضافة إلى أننا في المراحل الأخيرة لتكوين جمعيتين في منطقتي العساكر وبنى عبد الكريم بهدف تلمس احتياجات ومتطلبات أبناء المديرية من المشاريع التنموية الضرورية. وقد تشكلت لذلك اللجان التحضيرية والعمل جازم بالتعاون مع الصندوق تم تأسيس جمعية تأهيل مجتمعي ومشاركة صندوق رعاية المعاقين.



منح السلطة المحلية كافة الصلاحيات سيمكنها من ممارسة دورها في عملية البناء والتنمية

بكلفة ٤٨٧٠٠٠٠٠٠ ريال
وهناك العديد من المشاريع سيتم وضع حجر الأساس لها خلال الفترة القليلة القادمة.

وهذه المشاريع هي الآن قيد التنفيذ وقد وجهنا المقاولين الاستحسانة باليد العاملة من أبناء المديرية وتكون بذلك قد وفرتنا لهم فرص العمل وحاربنا البطالة وهم لاشك يمتازون بالكفاءة في مختلف المجالات المطلوبة في سوق العمل.

الاحتياجات الضرورية

■ وأوضح قائلاً: لقد حرصنا في خطتنا للعام الجاري ٢٠١٣ م أن نستكمل العمل في المشاريع الجاري تنفيذها مع مراعاة وضع الاحتياجات الضرورية والملمة للسكان حيث بلغت تكلفة هذه المشاريع ٥٤٢ مليون ريال لعدد ٣٦ مشروعاً جاري تنفيذها في المديرية ففي مجال التربية والتعليم هناك ١٧ مشروعاً بتكلفة ٤٢٥٠٠٠٠٠٠ ريال وفي مجال الصحة العامة والسكان خمسة مشاريع بكلفة ٤٩٣٦٠٠٠٠٠ ريال، وفي مجال الشباب والرياضة مشروع بناء نادي بلاد الطعام بكلفة ٢٣ مليون ريال.

وفي مجال البريد والاتصالات تم توسعة شبكة الاتصالات من ١٢٨ خطاً هاتفياً إلى ما يقارب ٢٥٠ خطاً هاتفياً وفي مجال الكهرباء هناك مولد كهربائي بقوة ٢٠٠ كيلو/ وات سيستفيد منه أكثر من ٤٠٠ نسمة وقد تم توسعة الشبكة إلى منطقة العر وكمد والمجلس المحلي سيبسعي إلى توسعة الشبكة إلى منطقة بني شيبان غير أن الإمكانيات تقف عائقاً أمام طموحاتنا لتوفير الخدمة لعدد كبير من المواطنين وبالتالي الشكل الأمثل وتمثل ذلك في عدم تعاون المستفيدين في تسليم الاشتراك الشهرية والتي تراوحت بين ١٠٠ إلى ١٥٠ شهوراً على كل مشترك ويتم إعفاء المعدمين منهم وشكلنا لذلك اللجان تطو اللجان وكلها باتت بالفشل.

الوضع الأمني وتجربة المجالس المحلية

■ وفيما يخص الأوضاع الأمنية بالمديرية قال:
- بالنسبة للأوضاع الأمنية في المديرية فهي جيدة ونسبة الجريمة فيها تشهد انخفاضاً ملموساً من يوم لأخر ، وهذا

■ بداية تحدث عن قرارات الأخ رئيس الجمهورية المتعلقة بهيكله الجيش وعن أهميتها حيث قال:

- في بلاد الدنيا يكون لكل بلاد جيش واحد مهمته حماية الوطن ومكتسباته وفي بلادنا كان لنا أكثر من مسمى وأكثر من زى وأكثر من هدف وظهر كل هذا في ٢٠١١ م حيث كان الوطن يمر بمرحلة حاسمة من تاريخه وظهرت خطورة تقسيم ولايات الجيش ولقد أدرك رئيس الجمهورية هذا الخطر فكان شغله الشاغل وهمه الكبير فأصدر القرار الاستثنائي الذي يحمل هم الوطن القاضي بهيكله الجيش وبذلك انتهت مخاوف الوطن والتأم شمل حماة الأبطال وأصبح هدفهم هو حماية وطنهم وتوفير الأمن والاستقرار لأبنائنا.

مقالة اليمن

■ كما تحدث السلطان عن مؤتمر الحوار الوطني المزمع انعقاده في الـ ١٨ من شهر مارس المقبل بالقول:

- ليس هناك شك أن مؤتمر الحوار الوطني الذي سيجتمع الفرقاء السياسيين والعقلاء من رجالات اليمن كافة على مختلف فئاتهم وانتماءاتهم والذي لن يستتني أحداً والذي تقرر تدشينه في العاصمة صنعاء يوم ١٨ مارس المقبل برعاية فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية ، والذي يعد ضرورة وطنية ملحة للحفاظ على الوحدة اليمنية التي نعدها من أهم تجليات العصر وهي فخر واعتزاز لكل أبناء اليمن ، ولا أبالغ إذا قلت أن الحوار الوطني يمثل الأرضية الصلبة لحماية أمن واستقرار الوطن ، وهو يشكل الإطار الجامع لإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأضاف: من المهم جدا بعد أن عانت البلاد الكثير من الصراعات التي كادت أن تتزلق بها إلى هاوية الكارثة أن يجتمع اليمنيون تحت سقف واحد وقاعة واحدة يناقشون قضاياهم ومشاكلهم تحت مظلة اليمن الواحد الموحد، بهدف الوصول إلى بناء الدولة اليمنية الحديثة ، بعيداً عن التمرس وراء الأوهام السياسية والتباينات الحزبية والنزوات الضيقة التي تضر بالمصلحة العامة وتسبب الانقسام في الوطن والمهم أن تؤكد بان الوطن أكبر من أي جراح وهو يستحق أن نضحي لأجله ونعطي لأنفسنا فرصة لأن نثبت حسن التواهي تجاه بعضنا البعض دون الاستعلاء، وأكد انه في ظل الانفتاح الثقافي والمؤامرات الخارجية والأطماع فلن يستقر اليمن في حاله والجميع يدرك ذلك ولا داعي لتجاهل هذه الحقيقة أو التعتالي عليها حتى لا نتجه وتتحول إلى الواقع الملموس في حالة عدم إدراكها في وقت مبكر وفي النهاية اليمن اغلى.

المشاريع الخدمية

■ وعن المشاريع الإنمائية والخدمية التي تم اعتمادها في البرنامج الاستثماري للعام ٢٠١٣ م للمديرية تحدث قائلاً:

- إن مستوى تنفيذ المشاريع الخدمية والإنمائية المعتمدة ضمن البرنامج الاستثماري للفترة الماضية قد تحفز الكثير منها بسبب الأزمة التي مر بها الوطن وخاصة الظروف سواء المحلية أو التي تنتجها وزارة الأشغال ومع ذلك فقد بذلنا جهوداً كبيرة لكي ننجز بعض المشاريع المعتمدة ضمن الموازنة العامة حسب الأولويات واحتياجات المناطق خاصة مشاريع التربية والصحة والطرق.

ومنها افتتاح ووضع حجر الأساس للمشاريع التالية: توسعة المجمع الإداري بتكلفة ١٥.٦٧٦.٠٠٠ ريال. مدرسة غليمة بكلفة ٧٨ مليون ريال ومدرسة السدفة بني عسمرنا يقارب ٣٠ مليون ريال بالإضافة إلى وحدتين صحيتين في منطقتي العر - جدا جسد بتكلفة ٤ مليون ريال وخزان المسخن ومصعب بتكلفة ٧٨.٥٣٠.٠٠٠ ريال، وطريق الدنفة

